

Distr.: General  
21 November 2013  
Arabic  
Original: English

# المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية  
الدورة الثانية والعشرون المستأنفة  
فيينا، ١٢-١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣  
البند ٣ من جدول الأعمال  
مسائل الإدارة الاستراتيجية والميزانية  
والشؤون الإدارية

لجنة المخدرات  
الدورة السادسة والخمسون المستأنفة  
فيينا، ١٢-١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣  
البند ٣ من جدول الأعمال  
تقديم توجيهات بشأن السياسة العامة إلى برنامج  
المخدرات التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات  
والجريمة، وتدعيم ذلك البرنامج ودور لجنة المخدرات  
بصفتها هيئته الإدارية، بما في ذلك المسائل المتعلقة  
بالشؤون الإدارية والميزانية والإدارة الاستراتيجية

## الميزانية المدمجة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

### أولاً - مقدمة

١ - نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في تقرير المدير التنفيذي عن الميزانية المدمجة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (المكتب المعني بالمخدرات والجريمة/المكتب) (E/CN.7/2013/15-E/CN.15/2013/28). واجتمعت اللجنة الاستشارية، أثناء نظرها في التقرير، بنائب المدير التنفيذي وممثلين آخرين عن المكتب قدموا معلومات وتوضيحات إضافية اختتمت برودود كتابية وردت بتاريخ ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣.



٢- ومن المقرر أن تُقدّم ميزانية المكتب المدمجة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ إلى لجنة المخدّرات ولجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية عملاً بقراري الجمعية العامة ١٨٥/٤٦ جيم و٢٥٢/٦١، الباب الحادي عشر.

## ثانياً- برنامج العمل

٣- يتم تنظيم برنامج عمل المكتب لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، الذي يُعنى أساساً بتعزيز الأمن والعدالة وسيادة القانون من خلال جعل العالم أكثر أمناً من جميع أشكال ومظاهر الجريمة والمخدّرات غير المشروعة والإرهاب، ضمن تسعة برامج فرعية، وهي: خمسة برامج فرعية مواضيعية؛ وبرنامجان فرعيان جامعان في مجالي الأبحاث والعلوم ووظائف دعم السياسات؛ وبرنامج فرعي خاص بالمكاتب الميدانية التابعة للمكتب المعني بالمخدّرات والجريمة؛ وبرنامج فرعي يشمل الأعمال التي تضطلع بها الأمانة لفائدة الهيئات التشريعية والهيئة الدولية لمراقبة المخدّرات. وهذه البرامج الفرعية مصوغة بحيث تتوافق مع أولويات مراقبة المخدّرات والجريمة الواردة في استراتيجية المكتب للفترة ٢٠١٢-٢٠١٥ كما حددها الدول الأعضاء، بما من شأنه تيسير التنفيذ الفعّال للنهج البرنامجي المتكامل المعلن للمكتب. وقد ورد في الفقرة ٣٤ من تقرير المدير التنفيذي أنّ كل برنامج فرعي يندرج ضمن الهيكل التنظيمي الحالي للمكتب المؤلّف من ثلاث شعب.

## ثالثاً- إسقاطات الموارد المدمجة

٤- مثلما جاء في الفقرة ٣ من تقرير المدير التنفيذي، تُدرج التبرعات المقدّمة إلى المكتب في الميزانية وتُعرض فيها منفصلة في إطار صندوق الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدّرات وصندوق الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية. والوضع المالي للصندوقين معروض في الباب التاسع من التقرير وملخّص في الجدولين ٣٣ و٣٤. وجاء في التقرير أيضاً أنه، كما في فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣، تركّز ميزانية المكتب لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ على الموارد العامة الغرض للصندوقين، أي التبرعات غير المخصّصة التي تُقدّم من أجل تمويل عناصر التوجيه التنفيذي والإدارة، والبرنامج، ودعم البرامج. كما تُستخدم هذه الموارد لتمويل السُّلف المؤقتة المقدّمة إلى المشاريع وإلى العمليات الميدانية الأخرى.

٥- وكما هو مذكور في الفقرة ٤ من تقرير المدير التنفيذي، تقدّم الميزانية المدمجة لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدّرات والجريمة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ أيضاً معلومات عن التوزيع المزمع للأموال المخصّصة الغرض وإيرادات تكاليف دعم البرامج المتأثية

من تبرّعات مخصّصة الغرض، وكذلك عن موارد الميزانية العادية للأمم المتحدة. وتموّل الأموال المخصّصة الغرض ما يضطلع به المكتب من أنشطة التعاون التقني والأنشطة الفنية الأخرى في المقر (فيينا) وفي الميدان.

٦- ويبيّن الشكلان الأول والثالث في تقرير المدير التنفيذي اتجاهاً مالياً متميزين للمكتب في فترات السنتين الأخيرة. فمن ناحية، شهدت الإيرادات المخصّصة الغرض نمواً مستمراً، مع تقلبات عرّضية؛ ومن الناحية الأخرى، شهدت الإيرادات العامة الغرض، في معظم الأحيان، تراجعاً. كما تشير الفقرتان ١١ و١٣ من تقرير المدير التنفيذي إلى أنه في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣، بينما بلغت الإيرادات المخصّصة الغرض ذروة قدرها ٥٨١ مليون دولار، ما يجسّد نمواً بنسبة ٢٢,٤ في المائة عن مستواها في الفترة ٢٠١٠-٢٠١١، يُتوقّع أن تراجع الإيرادات العامة الغرض بمقدار ٧,٣ ملايين دولار (٢٦,٥ في المائة)، من ٢٧,٥ مليون دولار في الفترة ٢٠١٠-٢٠١١ إلى مبلغ منقّح قدره ٢٠,٢ مليون دولار.

٧- ويقدم الجدول ٤ في تقرير المدير التنفيذي إسقاطات موارد المكتب لفترتي السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ و ٢٠١٤-٢٠١٥، ويرد موجز لهما في الجدول أدناه.

#### إسقاطات الموارد لفترتي السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ و ٢٠١٤-٢٠١٥

الوظائف	الموارد (بالآلاف من دولارات الولايات المتحدة)		الفترة	
	٢٠١٣-٢٠١٢ (المنقحة)	٢٠١٤-٢٠١٥ (المنقحة)		
٤١	٥٩	١٥ ٨٧٤,٥	٢١ ٢٣٧,٨	الأموال العامة الغرض
١٧٤	١٨٧	٤٦ ٧١١,٥	٣٧ ٩٩٠,٧	أموال تكاليف دعم البرامج الأموال المخصّصة الغرض
١١٢	٩٨	٣٠٤ ٥٦٧,٨	٢٤٤ ٠٩٢,٢	صندوق برنامج المخدّرات
١٧٨	١٦٤	٢٨١ ١٤٢,٧	٢٣٠ ٣٩٥,٩	صندوق برنامج الجريمة
٢٩٠	٢٦٢	٥٨٥ ٧١٠,٥	٤٧٤ ٤٨٨,١	المجموع الفرعي
٢٢٣	٢٣١	٨٨ ٣٢٦,٦	٨٥ ٠٩٤,٣	الميزانية العادية
٧٢٨	٧٣٩	٧٣٦ ٦٢٣,١	٦١٨ ٨١٠,٩	المجموع

### إسقاطات النفقات

٨- كما هو مبين في الفقرات من ٢٥ إلى ٢٨ من تقرير المدير التنفيذي، يُتوقع أن تتراجع النفقات العامة الغرض لصندوق برنامج المخدرات وبرنامج الجريمة بمبلغ قدره ٥,٣ ملايين دولار (٢٥,٣ في المائة)، وذلك من ٢١,٢ مليون دولار في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ إلى ١٥,٩ مليون دولار في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥. ويجسّد هذا التراجع التحوّل صوب نموذج تمويل جديد (انظر الفقرات من ١٠ إلى ١٩ أدناه). ويُتوقع أن تزداد المتطلبات الممولة من موارد تكاليف دعم البرامج بمبلغ ٨,٧ مليون دولار (٢٣,٠ في المائة)، أي من ٣٨,٠ مليون دولار في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ إلى ٤٦,٧ مليون دولار في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥. ويأتي هذا الازدياد أساساً من جراء نقل الموارد من الأموال العامة الغرض إلى أموال تكاليف دعم البرامج. ويُتوقع أن يزداد مجموع النفقات المخصصة الغرض لصندوق برنامج المخدرات وصندوق برنامج الجريمة بمبلغ ١١١,٢ مليون دولار (٢٣,٤ في المائة)، أي من ٤٧٤,٥ مليون دولار في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ إلى ٥٨٥,٧ مليون دولار في ٢٠١٤-٢٠١٥. ويجسّد مجموع موارد الميزانية العادية زيادة بمبلغ ٣,٣ ملايين دولار، أي من ٨٥ مليون دولار في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ إلى ٨٨,٣ مليون دولار في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥، وهي مدرجة في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ (A/68/6) في إطار الأبواب ١ و١٦ و٢٣ و٢٩ زاي.

### إسقاطات ملاك الموظفين

٩- كما هو مبين في الجدول ٤ من تقرير المدير التنفيذي، هناك ٤١ وظيفة مقترحة في إطار الأموال العامة الغرض و١٧٤ وظيفة في إطار أموال تكاليف دعم البرامج. ويبيّن الجدول أيضاً أنه كان هناك في آب/أغسطس ٢٠١٣ ما مجموعه ٢٩٠ وظيفة يديرها المكتب في إطار الأموال المخصصة الغرض. كما يشار في التقرير إلى أنه بالإضافة إلى الوظائف الممولة من الأموال المخصصة الغرض المدرجة في جداول ملاك الموظفين، كانت هناك ٣٣٣ ١ وظيفة محلية في المكاتب الميدانية في آب/أغسطس ٢٠١٣ (٢٣ موظفاً مهنياً وطنياً، و٣٥ وظيفة خدمات عامة (الرتب الأخرى)، و٢٧٥ عقد خدمات) يديرها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي نيابةً عن المكتب. وكثير من هذه الوظائف ذو طابع مؤقت، ومستواها عرضة للتغيير المتكرر.

## رابعاً- استعراض نموذج التمويل والتدابير الانتقالية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥

١٠- يبيّن تقرير المدير التنفيذي الجهود المبذولة لاستعراض نموذج تمويل المكتب ضمن السياق الأعمّ لوضع استراتيجية لجمع الأموال، وهي جهود كانت تهدف إلى توسيع قاعدة مانحي المكتب وربط وظائفه الرئيسية بنظام لاسترداد التكاليف المباشرة. وترد تفاصيل المناقشات بشأن استعراض نموذج التمويل في الفقرات من ١٥ إلى ٢٣ من ذلك التقرير.

١١- وكما بيّن المدير التنفيذي في الفقرة ١٦ من تقريره، يركّز نموذج التمويل الجديد للمكتب على الاسترداد الكامل للتكاليف والاستخدام الموحد لجميع موارده الخارجة عن الميزانية. ويشير المدير التنفيذي إلى أنّ الاسترداد الكامل للتكاليف يستتبع إرساء نظام سليم ومستديم لاسترداد التكاليف المباشرة من ميزانيات الأنشطة التي تستفيد مباشرة من الخدمات المقدّمة. وتشمل الأولويات الرئيسية المحدّدة في استراتيجية المكتب لجمع الأموال والتي تدعم النموذج التمويلي المنقّح ما يلي: (أ) إنشاء عملية داخلية للتخطيط والرصد وإدارة المخاطر بصورة مستدامة فيما يتعلق بالموارد الأساسية؛ و(ب) وضع نظام موحد لاسترداد التكاليف المتعلقة بأنشطة المساعدة التقنية، لتجنب تقديم إعانات غير ملائمة من الميزانية العادية أو الأموال العامة الغرض لعمليات المساعدة التقنية في الميدان.

١٢- ويعرض الجدولان ١ و ٢ من تقرير المدير التنفيذي تأثير الاسترداد الكامل للتكاليف والتدابير الانتقالية ذات الصلة المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥. ويبيّن الجدول ١ أنّ نفقات بمبلغ ١٤,٥ مليون دولار كانت تموّل سابقاً من الأموال العامة الغرض سوف تموّل من الأموال المخصّصة الغرض (١٢,٥ مليون دولار) وأموال تكاليف دعم البرامج (٢ مليون دولار). وبصورة مماثلة، يبيّن الجدول ٢ أنّ نفقات بمبلغ ١٤,٢ مليون دولار كانت تموّل سابقاً من أموال تكاليف دعم البرامج سوف تُرصد للتكاليف البرنامجية المباشرة لئتم تمويلها من الأموال المخصّصة الغرض. كما يبيّن الجدول ٢ أنّ مبلغ ٩,١ ملايين دولار يقيّد على تكاليف دعم البرامج عن طريق تنقيلات من الأموال العامة الغرض (٢ مليون دولار) والنفقات الجديدة (٧,١ ملايين دولار) فيما يتعلق بتعزيز وظائف الدعم غير المباشر والتنفيذ المحلي لمبادرات يقودها المقر الرئيسي. كما يشير الجدولان ١ و ٢ إلى أنه بينما يُقترح تنفيذ تنقيلات النفقات البالغة ٩,١ ملايين دولار من الأموال العامة الغرض إلى تكاليف دعم البرامج تنفيذاً كاملاً في فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ فإنّ تحويل النفقات من الأموال العامة الغرض وأموال تكاليف دعم البرامج إلى الأموال المخصّصة الغرض جزئي، ويُتوخى أن يكتمل في فترة السنتين التالية. وتأتي النفقات المخطّط لنقلها إلى الأموال المخصّصة الغرض أثناء فترة السنتين التالية من الأموال

العامّة الغرض، وذلك بمبلغ قدره ٥,٨ ملايين دولار، وكذلك، كما ورد في الفقرة ٢٠ من تقرير المدير التنفيذي، من أموال تكاليف دعم البرامج، وذلك بمبلغ قدره ١١,٤ مليون دولار.

١٣- وتشير اللجنة الاستشارية إلى أنّ الجمعية العامة سلّمت، في قرارها ٦٧/٢٢٦، بمبدأ استرداد التكاليف بالكامل، وأكدت ضرورة تفادي استخدام الموارد المخصصة للأنشطة الأساسية/العادية لدعم الأنشطة الممولة من الموارد المخصصة لأنشطة محددة/الخارجة عن الميزانية، بما في ذلك استخدام الموارد المخصصة للأنشطة الأساسية/العادية لتغطية التكاليف المتعلقة بإدارة ودعم الموارد المخصصة للأنشطة محددة/الخارجة عن الميزانية وأنشطتها البرنامجية. ولذلك لا تعارض اللجنة الجهود التي يبذلها المكتب من أجل إرساء نظام للاسترداد الكامل للتكاليف على أساس تحديد واضح ودقيق للتكاليف المباشرة وغير المباشرة لبرامجه ومشاريعه.

١٤- وقد تزامن استعراض المكتب لنموذج تمويله مع إصدار المراقب المالي للأمم المتحدة في حزيران/يونيه ٢٠١٢ السياسات المنقّحة بشأن استرداد التكاليف وتكاليف دعم البرامج. وكما ورد في الفقرة ٥ من تقرير المدير التنفيذي، تتوخّى السياسات المنقّحة الالتزام الصارم بمعدّل تكاليف دعم البرامج عند مستوى ١٣ في المائة، وتقتصر استخدام تكاليف دعم البرامج على مهام الدعم التي يضطلع بها المقرّ وعلى المبادرات المؤسسية، وتوضّح أنّ إيرادات دعم البرامج يجب أن تُستخدم في الحالات التي لا يمكن فيها عزو التكاليف إلى أنشطة أو مشاريع أو برامج فنية مموّلة بصورة فردية من خارج الميزانية، أو استردادها من تلك الأنشطة أو المشاريع أو البرامج، على نحو سهل ومباشر. ويبيّن المدير التنفيذي في الفقرة ٨ من تقريره أنّ المكتب ما زال ملتزماً بالتزاماً صارماً بالنسبة البالغة ١٣ في المائة، المتوافقة مع سياسات المنظمة وإجراءاتها فيما يخص تكاليف دعم البرامج، وتطبيق المعايير التي وضعها المراقب المالي في منح الاستثناءات من النسبة الموحّدة البالغة ١٣ في المائة.

١٥- وأبلغت اللجنة الاستشارية، بناءً على استفسارها، بأنّ نسبة الـ ١٣ في المائة التي تخص تكاليف دعم البرامج لا تُطبّق على نحو موحّد في جميع كيانات منظومة الأمم المتحدة، وأنّه حتى ضمن الكيان الواحد، بما في ذلك في المكتب، توجد نسب متباينة لتكاليف دعم البرامج. كما أحيطت اللجنة بما يلي:

(أ) أنّ مصادر تمويل بعض كيانات منظومة الأمم المتحدة طوعية حصراً، أمّا بالنسبة للأمانة العامة للأمم المتحدة فإنّ المصادر هي مزيج من التبرعات والاشتراكات المقرّرة؛

(ب) في بعض الترتيبات بين الوكالات، تقتصر تكاليف الدعم البرنامجي، قدر الإمكان، على نسبة ٧ في المائة لكل منظمة لتغطية التكاليف غير المباشرة؛

(ج) تستخدم بعض كيانات منظومة الأمم المتحدة التي تطبق نسبة ٧ أو ٨ في المائة لتكاليف دعم البرامج مزيجاً من تدابير أخرى، مثل: '١' قيد جزء من تكاليف المشاريع على تكاليف مباشرة تُعتبر عادةً غير مباشرة (مثل استقدام الموظفين والاشتراء)؛ '٢' الاحتفاظ بالفائدة المحققة المكتسبة على التبرعات؛ '٣' قيد تكاليف دعم البرامج التي يتكبدتها الشركاء المنفذ كتكاليف مباشرة على المشروع؛ '٤' عدم التقيّد بالنسبة العادية عندما يُعهد بمشاريع إلى شركاء منقّذين من أجل تنفيذها؛ '٥' الاستعانة باستشاريين خارجيين لأداء بعض الأنشطة بسبب محدودية الموارد الأساسية، وقيد تلك التكاليف مباشرة على المشاريع.

١٦ - وأبلغت اللجنة الاستشارية أيضاً، بناء على استفسارها، أن استعراض نموذج تمويل المكتب، بالاقتران بالسياسات المنقّحة للمراقب المالي، أوضح ما يلي:

(أ) أن هناك تكاليف يمكن عزوها مباشرة إلى البرامج، مثل تكاليف وظائف ممثلي المكتب ونواب ممثلي المكتب والتكاليف المتعلقة بالدعم الإداري للمكاتب الميدانية والدعم المكتبي للبرامج في فيينا، لم تكن تُقيد على الأموال المخصّصة الغرض بل على الأموال العامة الغرض غير المخصّصة؛

(ب) أن تكاليف غير مباشرة وعامة مختلفة، مثل تلك المرتبطة بالتخطيط الاستراتيجي ومجلس مراجعي الحسابات ومكتب خدمات الرقابة الداخلية، لم تكن تُسدد من تكاليف دعم البرامج؛

(ج) أن المبادرات المتّخذة على نطاق الأمم المتحدة، المنطوية على تكاليف تنفيذ محلية لنظام أوموجا والمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، ينبغي أن تغطّي من تكاليف دعم البرامج.

١٧ - وأبلغت اللجنة أيضاً أن الانتقال صوب نموذج تمويل جديد يتطلب اتخاذ جملة تدابير، منها النقل التدريجي لوظائف نواب الممثلين وممثلي المكاتب الميدانية من الأموال العامة الغرض إلى الأموال المخصّصة الغرض. ووفقاً للمعلومات التكميلية المقدّمة إلى اللجنة، ترتبط وظائف نواب الممثلين أساساً ومباشرة بإدارة الأنشطة البرنامجية الجارية الممولة من الأموال المخصّصة الغرض وتنفيذ تلك الأنشطة ورصدها والإبلاغ عنها، وكذلك استحداث أنشطة جديدة، وترتبط وظائف ممثلي المكاتب الميدانية بالوظائف الخاصة بالبرامج. كما أبلغت اللجنة أن التمويل المقدّم من تكاليف دعم البرامج لدعم المكاتب الميدانية سوف يخفّض من ٩,٧

ملايين دولار في فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ إلى ٦,٩ ملايين دولار في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥، بعد نقل مبلغ ٢,٨ مليون دولار إلى الأموال المخصصة الغرض.

١٨- وقد ورد في الفقرة ٢١ من تقرير المدير التنفيذي أنه لضمان التنفيذ الناجح لنموذج التمويل المستند إلى الاسترداد الكامل للتكاليف، يُجري المكتب حالياً سلسلة من المقارنات بين المكاتب الميدانية والبرامج العالمية. ويذكر التقرير أنه خلال الفترة الانتقالية ٢٠١٤-٢٠١٥، سوف يحتاج المكتب إلى تقييم أنواع المكاتب الميدانية وهياكل التكاليف في المقر وفي الميدان، وإعادة التفاوض بشأن اتفاقات التمويل، وتحديد أوجه كفاءة التكاليف، وتحسين المبادئ التوجيهية والإجراءات المتعلقة باسترداد التكاليف، ووضع أدوات للرصد، وإدراج مهام مركز تكاليف مشروع أوموجا (Umoja) في حسابات المكتب.

١٩- ويفيد تقرير المدير التنفيذي كذلك، في الفقرة ٢٢ منه، بأن النموذج التمويلي الجديد سوف تكون له انعكاسات كبيرة، ولا سيما على البرنامج الفرعي ٨، التعاون التقني والدعم الميداني، وعلى كيفية عمل برامج المكتب. ونتيجة لذلك، قد يُضطرُّ المكتب، في فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، إلى استعراض نطاق مكاتبه وعملياته الميدانية ومواقعها والتكاليف ذات الصلة في المقر، وإلى مواءمتها مع الظروف الجديدة التي قد تنشأ من تنفيذ السياسات المتعلقة بالاسترداد الكامل للتكاليف. ونتيجة لذلك، يذكّر المدير التنفيذي، في الفقرة ٢٢ من تقريره، أن فريقاً إدارياً رفيع المستوى سيرصد تنفيذ النموذج الجديد عن كثب ودورياً ويرفع تقاريره إلى المدير التنفيذي. وتدرك اللجنة الاستشارية أن المكتب ينوي رصد تنفيذ نموذج الجديد بشأن التمويل، إذا اعتُمد، وتتوقع أن يتقيد المكتب تقيداً دقيقاً بالسياسات المقررة فيما يخص تكاليف دعم البرامج والاسترداد الكامل للتكاليف. وتتطلع اللجنة الاستشارية إلى تلقي المزيد من المعلومات عن نموذج التمويل الجديد في التقرير المقبل بشأن الميزانية المدججة للمكتب.

## خامساً - مسائل أخرى

ازدياد النفقات في إطار الموارد الخاصة بالوظائف

٢٠- تجسّد الميزانية المدججة ازدياد النفقات ضمن الموارد الخاصة بالوظائف، وتربط جزءاً من ذلك الازدياد بازدياد تكاليف الرواتب. وقد أبلغت اللجنة الاستشارية، بناء على استفسارها، أنه بدءاً من عام ٢٠١٣ تشمل تكاليف الموظفين اعتماداً بنسبة ٦ في المائة من تكاليف الموظفين من أجل احتياطي جديد خاص بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة، من



أجل تسديد الالتزامات النقدية في المستقبل. ويستند مستوى هذا الاعتماد إلى التقييمات الإكتوارية للقيمة الحالية للالتزامات المستقبلية المتعلقة بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة، ويتمثل الغرض منه في رصد الأموال، في الوقت المناسب، من مصدر التمويل ذي الصلة (الأموال العامة الغرض أو الأموال المخصصة الغرض أو تكاليف دعم البرامج). وأبلغت اللجنة أيضا بأن المكتب ينفذ استراتيجية التمويل هذه، الرامية إلى الوفاء بالالتزامات التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة، عملاً بتوصية مجلس مراجعي الحسابات بوضع حل شامل وفعال لتمويل التزامات المكتب تجاه موظفيه في المستقبل (A/67/5/Add.9 و Corr.1، الفقرة ٤٦).

٢١ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية قيام المكتب باستحداث احتياطي من أجل تسديد الالتزامات النقدية المستقبلية المتعلقة بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة، الأمر الذي نتجت عنه زيادة عامة في تكاليف موظفي المكتب، بمعزل عن الرواتب. وفي هذا السياق، تشير اللجنة إلى تعليقاتها وملاحظاتها الأخيرة الواردة في تقريرها بشأن إدارة الالتزامات المتعلقة بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة (A/68/550).

تقديم المساعدة التقنية من أجل البرامج الإقليمية

٢٢ - حسبما جاء في الفقرة ٢٧ من تقرير المدير التنفيذي، يُتوقع أن يرتفع حجم إنجاز المشاريع بدعم من صندوق برنامج المخدّرات بمبلغ ٦٠,٥ مليون دولار (٢٤,٨ في المائة)، من ٢٤٤,١ مليون دولار في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ إلى ٣٠٤,٦ ملايين دولار في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥. وتحسّد الزيادة التوسع في المساعدة التقنية المقدّمة في أمور منها البرنامج الإقليمي المعني بأفغانستان والبلدان المجاورة، وفي غرب أفريقيا ونيجيريا وأمريكا اللاتينية والكاريبية وجنوب شرق آسيا. ويتضمن المرفق الأول بالتقرير الخاص بالميزانية المُدجّحة للمكتب توزيعاً للترّعات المخصصة الغرض بحسب المنطقة الجغرافية ومجال البرنامج. وقد أُبلغت اللجنة، بناء على استفسارها، أنه فيما يخص المبادرة المشتركة لساحل غرب أفريقيا، اتفقت البلدان الخمسة الشريكة في المبادرة والوكالات الشريكة التابعة للأمم المتحدة والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) على المشروع الإقليمي الجديد، الذي يُنتظر أن يبدأ في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ أو كانون الثاني/يناير ٢٠١٤. كما أُبلغت اللجنة أنّ مبادرة ساحل غرب أفريقيا حظيت باهتمام واسع أثناء مؤتمر المانحين الإقليمي الرفيع المستوى من أجل غرب أفريقيا الذي عُقد في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣. وتلاحظ اللجنة الاستشارية المستوى المعزّز لإنجاز المشاريع في البرامج الإقليمية الذي يقترحه المكتب، بما يشمل مبادرة ساحل غرب أفريقيا، وازدياد ثقة المانحين في مشاريع المكتب.

## الشراكات مع كيانات منظومة الأمم المتحدة

٢٣- يشير المدير التنفيذي في الفقرة ٤٢ من تقريره إلى أن زيادة الأنشطة التي يضطلع بها المكتب بالتعاون مع كيانات أخرى تابعة للأمم المتحدة أدت إلى تعزيز التنسيق والاتساق في تبادل الاتصالات بشأن مسائل ذات صلة بتنفيذ مختلف الاتفاقيات والمعاهدات والبروتوكولات المتصلة بمكافحة الجريمة والمخدرات والإرهاب وبمنع الفساد. ويرد في الفقرات من ٤٠ إلى ٤٣ من التقرير بيان تفصيلي بالأنشطة المشتركة المنفذة مع كيانات محددة تابعة للأمم المتحدة، مثل برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الأيدز ومنظمة الصحة العالمية وإدارة عمليات حفظ السلام. وأبلغت اللجنة الاستشارية، بناء على استفسارها، أن المكتب شريك في رعاية برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الأيدز، وأن المكتب هو الوكالة التنظيمية في مجال وقاية متعاطي المخدرات والسجناء من الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية وعلاج المصابين به ورعايتهم. وبالتعاون مع الجهات الأخرى المشاركة في رعاية البرنامج والشركاء الوطنيين والدوليين، بما فيها منظمات المجتمع المدني، يساعد المكتب البلدان في الجهد المبذول لتحقيق حصول جميع متعاطي المخدرات والسجناء على الخدمات الشاملة المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية. وتؤيد اللجنة التعاون والاتساق على نطاق المنظومة الذي يعززها المكتب من خلال الأنشطة المشتركة التي ينفذها مع شركائه.